

المدارج الفقهية

المكاسب المحرّمة

تأليف

سماحة الاستاذ الفقيه المحقق

الحاج المير السيّد محمد اليثربى

دام ظلّه

الجزء الثاني

شایک	۲۵۰۰۰ ریال دوره ۹-۸-۹۱۳۵۱-۶۰۰-۹۷۸؛ ج ۲-۹۱-۵۸۸۰-۶۰۰-۹۷۸
شماره کتابشناسی ملی	۳۰۱۲۲۹۶
عنوان و نام پدیدآور	المدارج الفقهية المكاسب المحرمة / تأليف السيد محمد البيربي؛ اعداد لجنة التحقيق [علامة بهبانی].
مشخصات نشر	قم: علامه بهبانی، ۱۳۹۱.
مشخصات ظاهری	ج ۲.
یادداشت	عربی.
یادداشت	این کتاب شرحی بر کتاب "المکاسب" مرتضی انصاری است.
یادداشت	کتابنامه.
عنوان قراردادی	المکاسب. شرح
موضوع	انصاری، مرتضی بن محمد امین، ۱۲۱۴-۱۲۸۱ ق. المکاسب -- نقد و تفسیر
موضوع	معاملات (فقه)
رده بندی دیویی	۲۹۷ / ۳۷۲
رده بندی کنگره	۱۳۹۱-۷۰۲۱۸۸ م / الف ۱۹۰/۱ BP
شناسه	یثربی کاشانی، میرسید محمد، ۱۳۳۳ -
شناسه افزوده	انصاری، مرتضی بن محمد امین، ۱۲۱۴-۱۲۸۱ ق. المکاسب. شرح
شناسه افزوده	موسسه تحقیقاتی علامه مجدّد وحید بهبانی (ره). گروه تحقیقات
وضعیت فهرست نویسی	فیا



نشر علامه بهبانی



▪ کتاب: المدارج الفقهية، المكاسب المحرمة / الجزء الثاني

▪ تأليف: ساحة الأستاذ الفقيه المحقق الحاج المير السيد محمد البيربي مدظله

▪ إعداد: لجنة التحقيق

▪ الناشر: علامه بهبانی

▪ الطبعة: الأولى ۱۳۹۷ هـ.ش - ۱۴۴۰ هـ.ق

▪ الكمية: ۱۵۰۰ دورة

▪ سعر الدورة: ۵۰۰۰۰ تومان

▪ شابک: (الجزء الثاني) ۹-۵۱-۵۸۸۰-۶۰۰-۹۷۸ * (المجلدات) ۹-۸-۹۱۳۵۱-۶۰۰-۹۷۸

* جميع الحقوق محفوظة للنشر *

يُطلب من:

تلفکس: ۰۲۵ - ۳۷۷۴۳۹۱۹

قم المقدسة، شارع معلّم، معلّم ۱۴، رقم ۸، نشر علامه بهبانی

www.yasrebi.ir * info@yasrebi.ir

بِسْمِ
اللَّهِ
الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ

اَللّٰهُمَّ كُنْ لِيْ لِيْلَةً اَوْ لِيْلَةً اَوْ لِيْلَةً اَوْ لِيْلَةً اَوْ لِيْلَةً
وَعَلَى الْبَابِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَفِي كُلِّ سَاعَةٍ وَلِيْلَةً
وَحَافِظًا وَكَافِرًا وَنَاصِرًا وَدَلِيْلًا وَنَجِيًّا
خَتِي تَسْكُنُ لِيْ رُضْنَكَ طَوْعًا وَتَمْنَعُنِيْ مِنْهَا طَوْعًا

فهرس المطالب

WWW.KETABIR

فهرس الموضوعات

٧	القمار
٧	تحريم القمار في الكتاب والسنة
٧	حكم اللعب بالآلات المعدة للقمار مع المراهنة
٨	حكم اللعب بالآلات المعدة للقمار بلا رهان
٨	مفهوم القمار في كلمات اللغويين والعرف
٩	حكم الشطرنج
١٠	المستفاد من الأخبار
١٠	ما دلّت على أنّ الشطرنج من الرّجس
١١	ما دلّت على أنّ الشطرنج من الباطل
١٢	ما دلّت على أنّ الشطرنج من أعمال المجوس
١٤	ما دلّت على أنّ الشطرنج من الميسر
١٦	ما دلّت على أنّ بيع الشطرنج حرام
١٦	ما دلّت على عدم قبول شهادة صاحب الشطرنج

- ١٨ حكم الشطرنج فيما لو خرجت عن الآلية للقفار.
- ١٩ المراهنة على اللعب.
- ٢٠ الاستفادة من الأخبار.
- ٢١ كلام المحقق الإيرواني رحمته في المقام.
- ٢٢ الحرمة التكليفية والوضعية ومدلول الأخبار.
- ٢٤ كلام صاحب الجواهر رحمته في اختيار الجواز.
- ٢٧ حكم المسابقة بغير رهان.
- ٢٧ استدلال المشهور على الحرمة والجواب عنه.
- ٣٠ القيادة.
- ٣٠ مدلول الآيات والأخبار في المقام.
- ٣٤ حكم اجراء الحدّ عليها.
- ٣٥ القيافة.
- ٣٥ حكم تعليم القيافة وتعلّمها.
- ٣٥ عمل القائف ومدلول الأخبار.
- ٣٨ ترتيب الأثر على قول القائف.
- ٣٩ حكم أجرة القائف.
- ٤٠ الكذب.
- ٤٠ الكذب حرام بالأدلة الأربعة.
- ٤٠ كلام السيّد الخوئي والمحقق الإيرواني رحمتهما والجواب عنهما.
- ٤٢ الآيات الدالة على حرمة.

٤٣	الأخبار الدالة على أنه من الكبائر
٤٧	ظهور بعض الأخبار في أن الكذب المطلق ليس من الكبائر
٤٩	الوعد
٥٠	كلام السيد الخوئي رحمته الله في أقسامه
٥٣	خلف الوعد وحكمه
٥٤	الآيات الدالة على حرمة خلف الوعد
٥٥	الأخبار الدالة على حرمة خلف الوعد
٥٦	بيان الإجماع والسيرة على عدم الحرمة
٥٧	حرمة الكذب في الهزل والجد
٥٧	مدلول الأخبار
٥٨	كلام الإيرواني والإشكال فيه
٥٩	استدلال الشيخ رحمته الله على الجواز ثم احتمال الحرمة
٦٠	حكم المبالغة في الكلام
٦١	التورية
٦٢	موضوع الصدق والكذب والأقوال فيه
٦٥	عدم صدور الكذب من إبراهيم ويوسف عليهما السلام
٦٧	عدم جواز التورية إلا مع إرادة الإصلاح
٦٧	مسوغات الكذب
٦٨	منها اقتضاء الضرورة
٦٩	في وجوب التورية على من يقدر عليها وعدمه

- ٧٠ المستفاد من الأخبار
- ٧١ مختار الشيخ الأعظم رحمته الله في المقام
- ٧٢ إشكال المحقق الإيرواني رحمته الله على الشيخ رحمته الله
- ٧٤ تقييد جواز الكذب بعدم إمكان التورية
- ٧٥ حكم الكذب في صورة دفع الضرر والإكراه والاضطرار
- ٧٧ ما صدر من الأئمة عليهم السلام في حال التقيّة
- ٧٨ كلام الشيخ الأعظم رحمته الله
- ٧٨ تحقيق الكلام في المقام
- ٧٩ جواز الكذب لإرادة الإصلاح
- ٨٠ المستفاد من الكتاب والسنة
- ٨٢ جواز وعد الكاذب مع الزوجة
- ٨٢ الكهانة
- ٨٣ كلمات الفقهاء واللغويين في موضوع الكهانة
- ٨٤ المستفاد من الأخبار
- ٨٥ حكم الرجوع إلى الكاهن والعمل بقوله
- ٨٥ حكم الإخبار عن الأمور المستقبلية
- ٨٦ مختار الشيخ الأعظم رحمته الله والإشكال عليه
- ٨٧ اللهو
- ٨٨ كلمات الفقهاء رحمته الله في حرمة اللهو في الجملة
- ٨٩ الأخبار في الباب على طوائف

- ٩٢..... اللّعب واللّغو
- ٩٣..... مدح من لا يستحق
- ٩٤..... مدلول الكتاب والسنة وحكم العقل
- ٩٥..... إغاثة الظالمين
- ٩٥..... حرمتها بالأدلة الأربعة
- ٩٦..... المستفاد من الآيات والأخبار
- ٩٦..... حكم إغاثة الظالم في غير جهة ظلمه
- ٩٧..... حكم الإغاثة في الأمور المباحة
- ١٠٠..... النجش
- ١٠٠..... حرمة في الجملة بين العامة والخاصة
- ١٠١..... استدلال الشيخ عليه السلام على الحرمة بالنبويين
- ١٠٢..... النميمة
- ١٠٢..... بيان حكم العقل في المقام
- ١٠٣..... الاستدلال بالآيات
- ١٠٤..... المستفاد من الأخبار
- ١٠٧..... النياحة
- ١٠٧..... بيان الأقوال في المسألة
- ١٠٨..... ما دلّت من الأخبار على المنع منها
- ١٠٩..... ما دلّت من الأخبار على الجواز وأخذ الأجرة عليها
- ١١١..... في الجمع بين الأخبار

- ١١٢ ما يدلّ على الجواز من فعل المعصومين عليهم السلام
- ١١٢ المختار في المقام
- ١١٣ الولاية من قبل الجائر
- ١١٣ الاستدلال على حرمتها الذاتية بالأدلة العامة
- ١١٤ الاستدلال على حرمتها الذاتية بالأدلة الخاصة
- ١١٧ في أنّ الحرمة الذاتية ممنوعة
- ١١٩ المستثنيات من حرمة الولاية
- ١١٩ القيام بمصالح العباد والإكراه
- ١٢٠ المستفاد من الأخبار
- ١٢٢ مدلول بعض الأخبار هو المنع إلا في الضرورة
- ١٢٦ طريق الجمع بين الأخبار المعارضة
- ١٢٧ أقسام الولاية من قبل الجائر
- ١٢٨ في الولاية المرجوحة
- ١٢٨ في الولاية الراجعة
- ١٢٩ كلام المحقق الإيرواني عليه السلام والجواب عنه
- ١٣٠ في الولاية الواجبة
- ١٣١ كلمات الفقهاء في الولاية الواجبة
- ١٣١ كلام صاحب الجواهر رحمته الله وإشكال الشيخ عليه السلام عليه
- ١٣٣ حكم الولاية فيما إذا توقف الأمر بالمعروف... عليها
- ١٣٥ حكم الإضرار بالناس مع الإكراه

- العمومات التي دلت على قبول الولاية من المكره ١٣٦
- المستفاد من الأدلة الخاصة ١٣٨
- الاستدلال بحديث الرفع على قبول الولاية ١٤٢
- الاستدلال بقوله تعالى «وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ...» ١٤٣
- حكم الإضرار بالغير فيما يوجب دفع الضرر عن نفسه ١٤٥
- الكلام حول قوله تعالى «إِلَّا مَنْ أَكْرَهُ وَقَلْبُهُ...» ١٤٥
- حكم التصدي لمنصب القضاء ١٤٧
- قبول الولاية من الجائر لدفع الضرر عن الغير ١٤٨
- الاستدلال بالأخبار على الجواز ١٤٩
- الاستدلال بأدلة التقيّة على الجواز ١٥١
- الروايات الدالة على جواز الحلف كاذباً لحفظ النفس ١٥٢
- اعتبار العجز عن التفصّي في الإكراه ١٥٢
- قبول الولاية عن الجائر مع الضرر على المال ١٥٤
- حكم من أكره على قتل المؤمن ١٥٥
- حكم المستحق للقتل ١٥٧
- حكم الإكراه على قتل المخالف ١٥٨
- المستفاد من الأخبار ١٥٩
- هجاء المؤمن ١٦١
- الاستدلال على الحرمة بالكتاب والسنة ١٦٢
- حكم هجاء المؤمن الفاسق ١٦٤

- الهجر ١٦٥
- الاستدلال على الحرمة بالروايات ١٦٦
- الفرق بين الفحش والسب والشتم ١٦٧
- أخذ الأجرة على الواجبات ١٦٧
- كلمات الفقهاء في المقام ١٦٩
- الوجوب مانع عن أخذ الأجرة ١٧٠
- الاستدلال على الحرمة بقوله تعالى ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ...﴾ ١٧١
- البحث عن التنافي بين الوجوب والتملك ١٧٢
- بيان من السيد اليزدي ١٧٣
- كلام الشيخ في المقام ١٧٦
- جواب المحقق الإصفهاني عن الشيخ ١٧٧
- إشكال بعض الأعلام على جواز أخذ... ١٧٩
- كلام المحقق النائيني والجواب عنه ١٨١
- الكلام الثاني من النائيني والجواب عنه ١٨٤
- الكلام الثالث من النائيني والجواب عنه ١٨٥
- ما نسب إلى كاشف الغطاء والجواب عنه ١٨٥
- ما نسب إلى المحقق الآخوند والإشكال عليه ١٨٦
- ما عن النائيني في حل الإشكال على أخذ الأجرة ١٨٧
- إيراد الإصفهاني على النائيني ١٨٨
- كلام الفاضل النراقي في «المستند» ١٩٠

- ١٩١ كلام السيّد الخميني رحمته الله والجواب عنه.
- ١٩٢ المختار في المسألة.
- ١٩٣ التنافي بين تعبدية الواجب وأخذ الأجرة عليه.
- ١٩٤ كلام المحقق الإيرواني رحمته الله.
- ١٩٤ بيان من صاحب «الجواهر» رحمته الله.
- ١٩٧ إيراد النائيني والإصفهاني رحمتهما الله على صاحب الجواهر رحمته الله.
- ١٩٨ كلام الميرزا الشيرازي رحمته الله.
- ٢٠٠ الكلام الثاني للميرزا الشيرازي رحمته الله.
- ٢٠١ إيراد النائيني رحمته الله على مسلك المشهور.
- ٢٠٣ إشكال الإيرواني رحمته الله على المشهور.
- ٢٠٦ بيان السيّد الخوئي رحمته الله في دفع الشبهة.
- ٢٠٧ حقيقة النيابة في العبادات.
- ٢٠٧ بيان جملة من المشاكل في المقام.
- ٢٠٨ بيان من الشيخ الأعظم رحمته الله في الجواب عنها.
- ٢٠٩ التقريب الثاني عن الشيخ رحمته الله.
- ٢١٠ البيان الثالث من الشيخ رحمته الله.
- ٢١٠ إشكال المحقق الإصفهاني رحمته الله على الشيخ رحمته الله.
- ٢١٢ كلام السيّد الحكيم رحمته الله والجواب عنه.
- ٢١٢ في أنّ الأمر متوجه إلى المنوب عنه ولا أمر للنائب.
- ٢١٤ كلام من الميرزا الرشتي رحمته الله وأجاب عنه المحقق الإصفهاني رحمته الله.

- بيان من المحقق الآخوند رحمته الله وأجاب عنه المحقق الإصفهاني رحمته الله ٢١٧
- كلام المحقق العراقي رحمته الله والجواب عنه ٢١٩
- التقرب من النائب لا يوجب القرب من المنوب عنه ٢٢٠
- بيان من المحقق الآخوند رحمته الله في الجواب عنه ٢٢٠
- كلام الميرزا الشيرازي رحمته الله والجواب عنه ٢٢١
- كلام المحقق الإصفهاني رحمته الله في موضوع التقرب ٢٢١
- أخذ الأجرة على الواجب التخييري ٢٢٢
- كلام المحقق الإصفهاني رحمته الله في التجدي والتوصلي ٢٢٢
- التخير العقلي والشرعي ٢٢٣
- الإشكال على كلام المحقق الإصفهاني رحمته الله ٢٢٥
- المباني في التخير الشرعي مختلفة ٢٢٧
- أخذ الأجرة على الواجب الكفائي ٢٣٠
- الفرق بين التخييري والكفائي ٢٣٠
- الواجبات الكفائية هي حق الخلق ٢٣١
- الأجرة على الصناعات الواجبة ٢٣٢
- في وجوه التفصي من الإشكال ٢٣٢
- إشكال المحقق الإصفهاني رحمته الله على الشيخ الأعظم رحمته الله ٢٣٣
- امكان حلّ المشكل بالإجماع والسيرة ٢٣٤
- كلام صاحب «مفتاح الكرامة» في الفرق بين الواجبات النفسية والمقدمية ٢٣٥
- بيان الشيخ رحمته الله في أنّ المنع من الأجرة يوجب اختلال النظام ٢٣٥

- ٢٣٦ مانسب إلى كاشف الغطاء رحمته الله
- ٢٣٧ حفظ النظام لا يتوقف على عمل الصناعات مجاناً
- ٢٣٧ كلام النائيني رحمته الله في التفصي عن الإشكال في باب أجرة الصناعات
- ٢٣٨ الإشكال على الشيخ رحمته الله من المحقق الإصفهاني رحمته الله
- ٢٤٠ أخذ الأجرة على الحرام
- ٢٤٠ الوجوه التي استدل بها على عدم الجواز
- ٢٤١ أخذ الأجرة على المستحبات
- ٢٤٢ الفرق بين التوصل والتعدي
- ٢٤٢ فرع في الاستيجار لإطافة صبي أو مغمى عليه
- ٢٤٥ أخذ الأجرة على الأذان والموانع منه
- ٢٤٥ المستفاد من الأخبار
- ٢٤٧ رواية زيد بن علي والمناقشة في دلالتها والجواب عنها
- ٢٤٩ إقتضاء النهي في المعاملات
- ٢٥٠ أخذ الأجرة على الشهادة
- ٢٥١ كلام الشيخ الأعظم رحمته الله في المقام
- ٢٥٣ مدلول بعض الآيات والأخبار
- ٢٥٥ ارتزاق مؤدي الواجبات والمستحبات من بيت المال
- ٢٥٧ بيع المصحف
- ٢٥٧ المستفاد من الروايات
- ٢٦١ وقوع المعارضة بين الأخبار

- الجمع بين الأخبار والمناقشة فيه ٢٦١
- كلام صاحب «الجواهر» والإشكال عليه ٢٦٢
- حكم المعاملة على الكتب المشتملة على الآيات ٢٦٤
- حكم بيع أبعاد المصحف ٢٦٥
- المراد من حرمة البيع والشراء ٢٦٧
- بيع المصحف من الكافر ٢٦٩
- كيفية الاستدلال على عدم جواز البيع ٢٦٩
- مدلول بعض الآيات والأخبار في المقام ٢٧٠
- تملك الكافر بالنسبة إلى المصحف ٢٧٢
- بيع المصحف من الكافر يوجب هتكه ٢٧٣
- جوائز السلطان ٢٧٣
- استدلال الشيخ رحمته الله على الجواز في صورة عدم العلم بوجود الحرام في أمواله ٢٧٤
- التحقيق في المسألة ٢٧٥
- أجراء أصالة الإباحة والصحة وقاعدة اليد في المقام ٢٧٧
- العلم إجمالاً بأشتمال أموال الجائر على الحرام ٢٧٩
- الاستدلال على كراهة أخذ المال من الجائر ٢٨٠
- تصريح جماعة بكراهة الأخذ ٢٨٠
- استدلال جماعة على إخراج الخمس ٢٨٤
- المستفاد من الأخبار العامة في المقام ٢٨٥
- بيان في إنحلال العلم الإجمالي ٢٨٧

- ٢٨٩ فى معنى الحكومة والورود
- ٢٩١ مدلول الأخبار الخاصة
- ٢٩٢ تنجز العلم الإجمالي
- ٢٩٦ الاستدلال على الجواز بالسيرة المتشريعة
- ٢٩٧ استدلال السيد اليزدي رحمته الله بأخبار أبواب الربا فى المقام
- ٢٩٨ الاستدلال بالروايات الواردة فى جوائز السلطان
- ٣٠١ حكم الإكراه على أخذ الجائزة
- ٣٠٢ حكم العلم بغصبية المال بعد الأخذ وإيجاب الضمان
- ٣٠٤ ارتفاع الضمان وعدمه إذا نوى الرد إلى المالك
- ٣٠٦ فى رد ما أخذ من الظالم إلى صاحبه
- ٣٠٩ المجهول المالك
- ٣٠٩ وجوب الفحص عن المالك ومفاد الأخبار
- ٣١٠ كيفية الاستدلال بالأخبار المطلقة والمقيدة
- ٣١٤ حكم إعطاء المال المجهول لمن يدّعيه بعد الفحص
- ٣١٥ وجوب تعريف اللقطة سنة كاملة
- ٣١٧ المستفاد من بعض الأخبار كفاية التعريف ثلاثة أيام
- ٣١٧ حكم بذل الأجرة فى صورة الحاجة إليه
- ٣١٨ مصرف مجهول المالك
- ٣١٩ مقتضى القاعدة فى كلام بعض المحققين
- ٣٢١ حكم إعراض المالك ومدلول الأخبار

- الإعراض ملازم مع الإذن في التملك ٣٢٢
- كلام المحقق الإيرواني تفصيلاً ٣٢٤
- اقتضاء دليل الانسداد في المقام ٣٢٥
- كلام الشيخ رحمته الله في اقتضاء القاعدة لزوم الدفع إلى الحاكم ٣٢٦
- المستفاد من الأخبار واختلاف مدلولها ٣٢٨
- مجهول المالك للإمام ٣٢٩
- جواز إخراج مجهول المالك صدقة ٣٢٩
- حفظ مجهول المالك والوصية به عند وفاته ٣٣١
- إن مجهول المالك لمن وضع يده عليه ٣٣٢
- وجوب التصديق بمجهول المالك ومدلول الأخبار ٣٣٣
- التصديق لأمر مجهول المالك من شؤون القضاء ٣٣٧
- مستحق هذه الصدقة هو الفقير ٣٤٠
- استدلال الشيخ رحمته الله والإشكال عليه ٣٤٠
- حكم إعطاء الصدقة للهاشمي ٣٤٣
- التحقيق والمختار في المسألة ٣٤٤
- مقتضي الأخبار بعد الجمع بينها ٣٤٤
- حكم التصديق بمجهول المالك ٣٤٥
- مفاد الآيات والأخبار في المقام ٣٤٦
- كلام الشيخ رحمته الله في اقتضاء القواعد والجواب عنه ٣٤٧
- مقتضى قاعدة اليد ٣٤٨

- ثبوت الضمان بالتصدق ٣٤٩
- في موت المالك والمتصدق وصور المسألة ٣٤٩
- العلم الإجمالي باشتغال الجائزة على الحرام ٣٥٢
- كلام الشيخ رحمته الله وإشكال السيد الخوئي رحمته الله عليه ٣٥٢
- كلام السيد الزدي رحمته الله في الحاشية واستدلالة بأخبار الخمس ٣٥٥
- بيان السيد رحمته الله في «العروة الوثقى» ٣٥٧
- تقسيم الشيخ رحمته الله حكم الأخذ من الجائز بالأحكام الخمسة ٣٥٨
- على الحاكم الاستنفاذ من حقوق السادة والفقراء ٣٥٩
- كلام المحقق الإيرواني رحمته الله في المقام ٣٦٠
- قال بعض الأساطين : إن ما في يد الجائر من المظالم تالفاً ٣٦١
- إشكال الشيخ رحمته الله عليه بوجه ٣٦٢
- ما يأخذه السلطان لأخذ الخراج ٣٦٣
- ما يأخذه السلطان من المسلمين يوجب البرائة في ذمتهم ٣٦٣
- كلام السيد الزدي رحمته الله في برائة ذمة الجائر والإشكال عليه ٣٦٤
- جواز أخذ مال الصدقة ... من الجائر وبيان كلمات الفقهاء ٣٦٥
- المستفاد من الأخبار ٣٦٦
- كلام المقدس الإردبيلي رحمته الله وأجاب عنه الوحيد البهبهاني رحمته الله ٣٦٧
- موثقة إسحاق بن عمار وكيفية الاستدلال بها ٣٦٨
- رواية الحضرمي ومدلولها وكلام المقدس رحمته الله في دلالتها ٣٦٩
- الأخبار الدالة على تقبل الأراضي الخراجية ٣٧٠

- ٣٧١ إشكال السيد الخوئي رحمته الله على مفاد الأخبار
- ٣٧٢ حكم التصرف في الأراضي الخراجية بدون إذن الجائر
- ٣٧٣ في شمول جواز الشراء من الجائر جميع ما أخذه
- ٣٧٣ اختصاص الحكم بالسلطان المدعي للرئاسة العامة
- ٣٧٤ في اختصاص الحكم بالحقوق التي أخذها ممن اعتقد بخلافته أم لا
- ٣٧٤ المناط في أخذ الخراج ما تراضى فيه السلطان ومستعملي الأرض
- ٣٧٥ جواز شراء الخراج من الجائر سواء أكان بقدر الكفاف أو أزيد
- ٣٧٦ شروط في الأراضي الخراجية